

رقم	قرارات رئيس مجلس الوزراء	صفحة
٦٦١	قرارات رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بإضافة مادة جديدة إلى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال	٥٨٢
٦٦٢	الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨	٥٨٢
٦٦٣	قرارات رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٦ بتعيين السيد المهندس المرمى محمد المرسى رئيسا لمجلس إدارة هيئة النقل العام للقاهرة الكبرى بالفئة الممتازة	٥٨٢
٦٦٤	قرارات رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٦ بتعيين السيد المهندس فيل محمد السيد حلاوة مديرا عاما لشئون الحركة بالفئة العالية بهيئة النقل العام للقاهرة الكبرى	٥٨٣
٦٦٥	قرارات رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٧٦ باختيار بعض السادة العاملين لعضوية الجمعية العمومية لشركات التأمين وإعادة التأمين	٥٨٣
٦٧٨	قرارات رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٧٦ باستبدال نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٦	٥٨٤
٦٧٩	قرارات رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧٦ بتعيين السيد الطيار عمر شكيب سالم رئيسا لمجلس إدارة هيئة ميناء القاهرة الجوي من الفئة العالية	٥٨٤
٦٨٠	قرارات رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٧٦ بتعيين السيد / محمد سلطان سلطان عبد الوهاب وكيلا لوزارة التعليم العالي من مستوى الإدارة العليا	٥٨٤
	ديوان كبير الأمراء - منح وسام	٥٨٤

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٢١ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة بتاريخ ٧ أغسطس و١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٥ الخاصة بتقديم منحة مقدارها خمسة عشر مليون مارك ألماني لإعداد دراسات الجدوى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على المذكرات المتبادلة بتاريخ ٧ أغسطس ، ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٥ الخاصة بتقديم منحة مقدارها خمسة عشر مليون مارك ألماني لإعداد دراسات الجدوى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ من القعدة سنة ١٣٩٥ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦

بإصدار عملة تذكارية بمناسبة ذكره ثورة ١٥ من مايو سنة ١٩٧١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يرخص لوزير المالية في أن يصدر سنويا ، بمناسبة ذكرى ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، عملة تذكارية معدنية نيكلية قابلة للتداول من فئات الخمسة والعشرة مليات والخمسة والعشرة قروش ، وكذلك في أن يصدر عملة فضية غير قابلة للتداول من فئة الجنيه ، ويحدد عيار كل من فئات العملة المشار إليها ووزنها ومواصفاتها وكيانها بقرار من رئيس الجمهورية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رجب سنة ١٣٩٦ (٨ يولييه سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والنص بالموافقة على المذكرات المتبادلة بتاريخ ٧ أغسطس ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٥ الخاصة بتقديم متحة مقدارها خمسة عشر مليون مارك ألماني لإعداد دراسات الجدوى بين حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧٦ ؛

قرار :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية المذكرات المتبادلة الخاصة بتقديم متحة مقدارها خمسة عشر مليون مارك ألماني لإعداد دراسات الجدوى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والموقع عليها بالقاهرة بتاريخ ٧ أغسطس ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٥ ويعمل بها اعتبارا من ١٣/١٠/١٩٧٥ م

تحريرا في ٢٧ جادى الأولة سنة ١٣٩٦ (٢٧ مايو سنة ١٩٧٦)

اسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٦

بتبعية الهيئة المصرية العامة للتأمين لوزير الاقتصاد والدولة للتعاون الاقتصادى وإنشاء المجلس الأعلى لقطاع التأمين التجارى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن شركات التأمين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم وزارة التأمينات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات ؛

القاهرة فى ٧ أغسطس سنة ١٩٧٥

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى البيان المشترك الذى تم فى ١٦ أبريل سنة ١٩٧٥ لاجتماع اللجنة الألمانية المصرية للتنمية والتمير وكذلك إتفاق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٣ بين حكومتينا بشأن التعاون الفنى ، والإقتراح نيابة عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن يكون الإتفاق التالى الخاص بتقديم ١٥ مليون مارك ألماني لإعداد الدراسات الجدوى كما لى :

(١) تخصص حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية مبلغ ١٥ مليون مارك ألماني لتمويل الدراسات الخاصة بمشروعات التصنيع التى فى إطار خطة التنمية وبالذات خطة السنوات الخمس التى تبدأ فى ١ يناير سنة ١٩٧٦ (٢) - يتقدم وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادى لجمهورية مصر العربية المقترحات لدراسات الجدوى بالطرق العادية .

٢- تشترك حكومتنا جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية فى اختيار الدراسات التى تمول من المبلغ المنصوص عليه فى الفقرة (١) بحاله .

٣- تقوم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتوكيل الهيئة الألمانية للتعاون الفنى GTZ Deutsche gesellschaft fur Technische Zusammenarbeit لإعداد الدراسات التى أختيرت وفقا للفقرة (٢) بحاله .

٤- بالنسبة لما يتعلق بشروط إتفاق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٣ المذكور بحاله الخاص بالتعاون الفنى بما فى ذلك إتفاق برلين (المادة ٩) تخضع للإتفاق الحالى .

إذا ما وافقت حكومة جمهورية مصر العربية على المقترحات الواردة بالفقرات من ١ إلى ٤ بحاله فإن هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد للتعديل عن موافقة حكومتكم تشكلان اتفاقا بين حكومتينا ويعتبر نافذا من تاريخ مذكركم بالرد .
وتفضلوا سيادتكم وافر الاحترام ما

هاتز جورج ستيلنزر

القاهرة فى ١٢ أكتوبر ١٩٧٥

صاحب السعادة

بالإشارة الى كتابكم بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٧٥ الخاص بالاتفاقية المقترحة التى تفضلتم بتقديمها نيابة عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن النص الخاص بـ ١٥ مليون مارك ألماني اشروعات دراسات الجدوى .

أتشرف بالإفادة بأن حكومة جمهورية مصر العربية توافق على اقتراحكم المتضمن فى الفقرات من ١-٤ فى كتابكم مالف الذكر ، ويعتبر كتابكم وهذا الكتاب بالرد الذى يتضمن موافقة حكومتى سيكونان ترتيبا حكومتينا وسوف يدخل الإتفاق فى حيز التنفيذ من تاريخ هذا الكتاب .
وتفضل يا صاحب السعادة فائق احترامى ما

اسماعيل فهمى

الى صاحب السعادة هاتز جورج ستيلنزر
سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالقاهرة